

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة (الماستر) في علوم التسيير

آفاق الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة حالة - مؤسسة إعادة التربية بالمسيلة-

من إعداد الطالبان : تحت إشراف: الأستاذ

-بولونيس عبد المالك

- طالح علي

لجنة المناقشة :

- أ.د. رئيسا

- أ. مقرر

- أ. ممتحنا

- أ. ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة .

إلى كل من علمني طيلة مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة.

إلى كل أصدقائي داخل وخارج الجامعة.

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الخالص والامتنان إلى الأستاذ
المشرف الذي قبل الإشراف
على المذكرة وأرشدني وخصص لي وقتا من
أجل إثراء هذا العمل ، وذلك بتفديه النصائح
القيمة والتوجيهات والآراء السديدة.
كما أشكر جميع موظفي المديرية العامة الادارة السجون
وإعادة الادماج على كل التسهيلات والمعلومات التي
ساعدتني في انجاز الدراسة التطبيقية.

خطة البحث

الرقم الصفحة	العنوان
I	- الإهداء.
II	- كلمة شكر.
III	- خطة البحث.
VII	- قائمة الجداول.
X	- قائمة الأشكال.
[أ.د]	- المقدمة.
	الفصل الأول:
	الفصل الأول: ماهية الإدارة الالكترونية
	1- مفهوم الإدارة الالكترونية
	1-1- تعريف الإدارة الالكترونية
	1-2- عناصر الإدارة الإلكترونية
	1-3- أهمية الإدارة الالكترونية
	1-4- أهداف الإدارة الالكترونية
	2- الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية
	2-1- الفرق بين الإدارة التقليدية والإلكترونية
	2-2- الفرق بين الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية
	3- دوافع ومتطلبات التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية
	3-1- الدوافع للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية
	3-2- متطلبات التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية
	3-3- آثار تطبيق الإدارة الالكترونية على المؤسسات العمومية الجزائرية
	- خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني:
	- الخاتمة.
	- المراجع.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
		(1.1)
		(2.1)
		(3.1)
		(4.1)
		(1.2)
		(2.2)
		(3.2)
		(4.2)
		(5.2)
		(6.2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
		(1.1)
		(2.1)
		(1.2)
		(1.3)
		(2.3)
		(3.3)
		(4.3)
		(5.3)

المقدمة:

تعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث ، حيث أدت التطورات في مجال الاتصالات ، وابتكار تقنيات اتصال متطورة إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية ، باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في انجاز الأعمال ، وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة الكترونية ، تسهم بفاعلية في حل العديد من المشكلات التي من أهمها التزامم الووقوف لطاوير طويلة أمام الموظفين في المصالح والدوائر الحكومية ، فضلا عن تجنب الروتين والوساطة وغيرها من العوامل التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية الحالية ، بالإضافة إلى ما تتميز به الإدارة الإلكترونية من سرعة في انجاز الأعمال وتوفير الوقت والجهد ، وهي أيضا إحدى ثمار التطور التقني في مجال الاتصالات، فبعد انفجار المعلومات وثورة الاتصالات التي ساعد عليها تطور أجهزة الحاسب الآلي وتقنيات، جاءت الإدارة الإلكترونية كرد فعل واقعي لاستخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجال الخدمات العامة لتطوير طرق العمل التقليدية على طرق أكثر مرونة وفعالية من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من منجزات الثورة التقنية في توفير الوقت والجهد والتكلفة، واستخدام شبكة الانترنت في دعم التواصل بين الإدارة الحكومية وفروعها وبينها وبين المواطنين، حيث أسهمت شبك الانترنت في الاستغناء عن الحاجة للنهيات الطرفية كوسيلة للربط بين جاهزة الحاسب الآلي، مما يترتب عليه سهولة الاتصال بين أجهزة الحاسب الآلي المختلفة باستخدام الانترنت الذي دعم توجهات الحكومات والمنظمات الإدارية ولفت أنظارهم لإمكان إدارة كافة التعاملات سواء مع إداراتهم أو إدارات الجهات ذات العلاقة عن طريق شبكات الانترنت، مما مهد لظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية كنمط إداري متطور يستخدم منجزات التقنية في تطوير العمليات الإدارية وإكسابها مميزات نوعية .

إن الإدارة الإلكترونية مصطلح إداري يقصد به: مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف المؤسسة من تخطيط وإنتاج وتشغيل ومتابعة وتطوير. والمستفيد هو المراجع في الدوائر الحكومية، أو العميل لدى الشركات التجارية، أو الموظف في أي مؤسسة ومن هنا يمكننا القول إن الحكومة الإلكترونية هي وجه من أوجه الإدارة الإلكترونية تختص بإدارة الشؤون العامة للدولة.

إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهومها المكننة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم متكامل لبيانات المعلومات التي نادرًا ما تتغير في الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسات وإجراءات أعمال المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية. وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز لا إنها تتميز بقدرتها على خلق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل

الرؤية ومن ثم أداء الأعمال .

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت تغيير في الحياة اليومية للإنسان وأصبحت من الركائز الجوهرية والمعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ما انعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر هي الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة وتخدم المواطنين، بذلك تم إدراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة.

والجانب المعلوماتي الحديث ينفرد بخصوصية متميزة عن الثروات التقنية الأخرى إذ أن رأسمالها هو العقل البشري والثورة البشرية داخل الدولة.

و بالنظر للأهمية الكبرى التي يحتلها موضوع

1- الإشكالية العامة:

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأيت صياغة إشكالية موضوع كالاتي:

- ما هي آفاق الادارة الالكترونية في الجزائر؟

و من اجل التطرق إلي الموضوع من مختلف جوانبه تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالإدارة الالكترونية ؟ وما أهميتها؟

- ما هو مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر ؟

- ما هي ملامح الادارة الالكترونية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها ؟

- ما هي أهم مؤشرات تطور الادارة الالكترونية في الجزائر ؟

2- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي نتناوله ، حيث أن عصرنه الادارة عن طريق تبني الادارة الالكترونية له آثار ايجابية سمحت بتحسين كفاءة وفعالية الأداء وهذا ما لم تكن تتميز به الادارة التقليدية.

3- أهداف البحث:

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في:

- تبيان المفاهيم النظرية للإدارة الالكترونية.

- تحديد مبادئ تطبيق الادارة الالكترونية.

- التعرف على أهداف تبني مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر.

- التعرف على أهم ملامح تطبيقات الادارة الالكترونية في الجزائر.

4 - مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب والدوافع تأتي في مقدمتها:

- اعتماد كل المؤسسات العمومية الادارة الالكترونية .

- الرغبة في التعرف أكثر على تطبيقات الادارة الالكترونية واستعمالاتها.

- المقارنة بين الادارة التقليدية والادارة الالكترونية.

5- منهج البحث:

بغرض الإجابة عن إشكاليات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على:

1. المنهج الوصفي في الجانب النظري بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته، وتحليل أبعاده.

2. منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي،

كما استندت الدراسة إلى الاستعانة ببعض الأدوات منها :

- المراجع والوثائق المكتبية وبعض المجالات.

- القوانين المالية والجبائية والمراسيم والقرارات والتعليقات والمناشير الوزارية المشتركة.

- الملتقيات الوطنية وأيام دراسية محلية.

- الإحصاءات

- الاستعانة ببعض المواقع علي شبكة الانترنت.

6- محددات وإطار الدراسة:

يتضمن هذا البحث دراسة تم اختيار محل دراسة الحالة، وهي مؤسسة

1. الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من: جانفي 2022 إلى غاية ماي 2022

2. الإطار المكاني: تم اختيار مؤسسة إعادة التربية بالمسيلة

7- خطة البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية اعتمدنا خطة تراعي الجوانب المتداخلة للموضوع،

حيث تم تقسيمها إلى مقدمة و فصلين وخاتمة.

الفصل الأول وهو فصل تمهيدي تكلمنا فيه عن نشأة وتطور الادارة الالكترونية ،ومفهومها ، أهميتها وركائز الادارة الالكترونية،أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تطبيقات الادارة الالكترونية بإدارة السجون.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

نظراً للتطور الكبير في مجال التكنولوجيا المعلوماتية، وخصوصاً أسعارها أخذت المنظمات تتسابق في استخدامها أحدثاً لا ابتكاراً في المجال الإداري، حيث إن استخدامها يساهم في تبسيط الإجراءات وتقليل استخدام الورق والباقي ما يمكن، ولذلك ظهر مفهوم مشائعبكثرة هذا الأيام في الكثير من دول العالم، ومنها بعض الدول العربية، يطلق عليه "الإدارة الإلكترونية".

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:

1-1- تعريف الإدارة الإلكترونية

أ- تعريف الإدارة

اختلف رجال الفكر الإداري في تعريفه للإدارة، فقد عرفها **فريدريك تايلور** في كتابه "إدارة الورشة" على أنها "المعرفة الصحيحة لما يريد أن يقوم به الأفراد، ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن الطرق وأقل التكاليف"، وعرفها **هنري فايول** في كتابه "الإدارة العامة والصناعية" على أنها "هي عملية التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة على تنفيذ الأعمال". أما بالنسبة لـ **تشارلز برنارد** فعرفها في كتابه "وظائف المدير" بأنها "ما يقوم به المدير من أعمال أثناء تأدية وظيفته"¹.

ب- تعريف الإدارة الإلكترونية

هي "عملية الالتقاء بين الحاسوب وشبكات الاتصال".

ج- تعريف الإدارة الإلكترونية

فرضنا لإدارة إلكترونية نفسها على واقع العمل في المنظمات كدفع لطبيعي لوجود واستخدام الحاسب الآلي في العديد من الأعمال، وذلك بتجارت تطوير نظم العمل التقليدية إلى نظم مرنة تستطيع الالتقاء مع واقع الحوادث والتطور الحاصل، توفيراً للجهد والوقت المبدول في الأعمال التقليدية، وما كانت الإدارة الإلكترونية إلا نمطاً إدارياً يستخدم كلما أمكن من إنجازات ثورة التكنولوجيا والحدائق وتسخير هياكل الخدمة العملية الإدارية وإنجاز الأعمال.

وهو ما أكده

هذا التعريف للإدارة الإلكترونية على: "أنها استخدام الملبينات والمعلومات المتكاملة في توجيه سياسات وإجراءات الأعمال المنظمة، بهدف تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للتغيرات المتلاحقة داخلياً وخارجياً"².

وهناك من ينظر إلى الإدارة الإلكترونية من منظور تقنية اجتماعية، أينما تقنيي خدمة المجتمع بأسلوب فعال وعليه فإن الإدارة الإلكترونية تعني عادةً ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة، عن طريق إدخال المعلومات كاملاً وإمكانية الوصول إليها عن طريق المواقع الإلكترونية، بحيث عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة الأنشطة

¹- هاني عرب، أساسيات الإدارة الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2006، ص 04.

² محمد عبد الشوي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة - فرع غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، كلية إدارة الأعمال - جامعة القدس المفتوحة - غزة - فلسطين، يونيو 2013، ص: 226.

العمومية التي تعتمد علنا لا تترتوا الاتصال الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد، والحصول علنا للمعلومات فيشتى المجالات ببسر وسهولة¹.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الإدارة الإلكترونية منهج حديث يعتمد على تنفيذ كلاً لأعمال

والمعاملات التي تتم بين طرفين وأكثر من أفراد أو المنظمات باستخدام كلاً لوسائل الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني Email والتحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Funds Transfers) والتبادل الإلكتروني للمستندات² Electric Data Interchange

فالإدارة الإلكترونية "e-management" هي بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات و تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت و المال و الجهد. الإدارة

الإلكترونية: هي "استراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لصادرات المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكفاءة وتحديث مناخ استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة"³.

وعرفها آخرون بأنها (وهو التعريف الأقرب للبحثنا)

:الانتقال من إنجاز المعاملات لتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، بمعنى آخر؛ فالإدارة الإلكترونية هي إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت ونأيض طر العملاء الانتقال إلى الإدارة شخصياً لإنجاز

معاملاتهم، مع ما يترافق من ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات، فهيتقوم علم مفهوم جديد ومتطور يتعد المفهوم الحديث "اتصلوا لتنتقل" وتنقله خطوة للأمام بحيث يصبح "ادخلنا الخطو لاتدخل في الخط"⁴.

بناء على ما سبق يمكن عطاء التعريف التالي: الإدارة الإلكترونية تعني استخدام الإدارة لتكنولوجيا شبكات الاتصال الحديثة في وظائفها المختلفة ومعاملاتها من أجل تحقيق أهدافها.

1-2- عناصر الإدارة الإلكترونية

تشتمل الإدارة الإلكترونية على أربعة مكونات أساسية وهي كالتالي⁵:

—

إدارة قبل أوراق: فهيتشتمل مجموعة أساسية من أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

¹ - محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية، بحتمقدم بالمؤتمر العلمي الأول والذي نظمته شرطة دبي من 24 إلى 26 أبريل 2003، ص: 13.

² - بسام بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص: 3.

³ - هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية: جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجاً، مجلة الأستاذ، العدد 210، المجلد 2، 2014، ص: 325.

⁴ - حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد 23، أوت 2006، منشور على الموقع الإلكتروني: alibakeer.maktoobblog.com.

⁵ - علاء عبدالرزاق السالمي، خالد ابراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل، الأردن، 2008، ص: 40.

-إدارة قبلا مكان: تعتمدبأ أساسعلنا الهاتفالمحمولوشيكاتوالعملعنبعدمخلالالمؤسساتالتخيلية.

-إدارة قبلا زمان: تستمر 24

ساعةمتواصلةفكرةالليلوالنهاروالصيفوالشتاءلميعدهاكانفياالعالمالجديدفنحننأموشعوبأخرتتستيقظذلكلابدمنالع
ملاامتواصللمدة 24 ساعةحتنتنمكمنالاتصالبهموقضاءمصالحنا.

-إدارة قبلا تنظيما جامدة: فهيتعملمنخلالالمؤسساتالشبكيةالتيتعتمدعلصناعةالمعرفة.

فيحينهناكمنيعتبرأنالإدارةالإلكترونيةتتكونمنالعناصرالتالية¹:

-

عتاد الحاسوب: يقصدبها أجهزةالحاسوبوملحقاته.اونظرتطوربرامجالحاسوبوالزيادةالمستمرةفيعدد مستخدميا لأجهزة
فيالمؤسساتفانهمنالأفضلللمؤسسةالسعيوراءامتلاكأحدثماتوصلإليهصانعوالعتادفياالعالمحتتتحققميزتيناأساسيتين
ما:

-توفير تكاليفالتطويرالمستمر وتكاليفالصيانة؛

-ملائمةعتادالحاسوبللتطورالتبرمجيةوبرمجياتتنظمامعلومات.

-

البرمجيات والشبكات: البرمجياتهي مجموعةبرامجالمستخدمة لتشغيلجهازالحاسبالأيوالاستفادمنامكانياتهاالمختلفة.بيد
نما الشبكاتفهيالوصلاتالإلكترونيةالممتدة عبرنسيجالاتصالالشبكاتالإنترنت،الإكسترانت،وشبكةالإنترنتالتيتمثلشبكة
القيمةللمؤسسةولإدارتهاالإلكترونية.

-**صناعة المعرفة:** وهوالعنصرالأهمفيمنظومةالإدارةالإلكترونيةمنالقياداتالرقمية، والمديرون

والمحللونللمواردالمعرفيةورأسالمالافكريفياالمؤسسة.

ويتولبصناعةالمعرفةإدارةالتعاضداالاستراتيجيلعناصرالإدارةالإلكترونيةمنجهةوتغييرطرقالتفكيرالسائدةللوصلإلىالتقا
فةالمعرفةمنجهةأخرى.

وبناءعلماسبقمكنالقولبأنالإدارةالإلكترونيةهيالإدارةالتيتمارسعناصرها(البرمجيات،المكوناتالمادية،الشبكات،و

صناعةالمعرفة)أوظائفها(التخطيطالإلكتروني،التنظيمالإلكتروني،القيادةالإلكترونية،والرقابةالإلكترونية)

وقفالمتطلباتالمواكبةوالاستخدامالكفءوالفعالللتكنولوجياالمعلومات.

أ- العتادوالمكوناتالماديةللحاسوبونظمهوشبكاتهمولحقاته.

ب- صناعةالمعرفة: ويتكونمنالقياداتالرقميةوالمحللونللمواردالمعرفيةورأسالمالافكريفياالمنظمة.

ج-

شبكةالاتصالات: وهيالوصلاتالإلكترونيةالممتدة عبرنسيجالاتصالوتمثلشبكةالقيمةللمنظمةولإدارتهاالإلكترونية،وه
يثلثشبكاتالإنترنتوالإكسترانتوالإنترنت.

¹ - موسى عبد الناصر، محمد قرشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص: 89-90.

1-3- أهداف الإدارة الإلكترونية:

يمكن تلخيصاً أهم أهداف إدارة الإلكترونيات في النقاط التالية¹:

- تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطويلة أياماً للأسبوع؛
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل بتكلفة مالية مناسبة؛
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع تغيرات العصر التكنولوجي؛
- تعميق مفهوم الشفافية والبعث عن المحسوبية؛
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث التميز وحوال الإبداع والابتكار؛
- الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطرها.

1-4- أهمية الإدارة الإلكترونية:

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت تفسر حياتها اليومية تواجهها من آثارها التقليدية حتى استطاعت أن تتخطى خطواتها لتتجاوز هذا الأمر لتتبعها التقنية، بينما لا تزال المجتمعات أحرى بتجويد الطريقة التي تسبقها الآخرون في مراحلها النهائية . ويُنظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي عثرى

حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلبمط اليها لإدارية، ويرضي طموحها في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارتها ونواحيها تفاصيله . إن تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلاً عصرياً للحياة لتسعين تقمصه، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعنا، ودافعاً لتلك الإدارات لتتجاوز واقعها والانطلاق إلى آفاق العالمية الرحبة بتيرسريعة ومشاركة واسعة².

لأن الحاجة القطعاً العامة للتقنية عن حاجة القطعاً الخاص بها، فلدينا القطعاً العام من المشكلات الإدارية مما يدفعنا إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، وليس أن نسجل بعلامتنا تغيير نمط إدارتهمنا لأسلوباً تقليدياً البيروقراطي الجامد إلى أسلوباً إلكترونياً المرن؛ والخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية، إضافة إلى أن كثيراً من الإدارات الحكومية ليست إدارات خدمية فحسب، فهناك إدارات حكومية تدير مواقع إنتاجاً وصناعة ومزارعاً ومشروعات تابعة للدولة، وهذه تتسبب عيالي المنافسة وتحتاج إلى ماتحتنا جال إليها إداراتنا القطعاً الخاص من إمكاناتنا لإدارة إلكترونية وقدراتها ومزاياها الخوض من فاساتها داخلنا .

ويمكن استعراضاً أهم النقاط التي تؤكد حاجة القطعاً العام لتطبيق أسلوب إدارة إلكترونية من خلال الآتي³:

تردي مستوي خدماتنا كثيراً من تلك الإدارات التي تعيد إليها الدرجة التي تستدعيها الحاجة إلى التبسيط إجراءاتها، وجعلها أكثر سلاسة ومرونة، وتسهيل تقديمها للمواطنين .

¹ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص73.
² صالح محمد عبدالله العطوي..- تقنية المعلومات قائد لموجات التغيير في منظمات الأعمال في هذا العصر، ص76، 2005م
³ دراكر بيتر..- الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها ص164، 1994م

- حاجة الإدارة الحكومية إلي المزيد من الثقة المتبادلة بيننا وراجعينها، ورغبتها في تهيئة
أجواء عملنا لش... فافية فيديو أثير العمل الحكومي، مما يمد عوتلكا لإداراتنا بالتوجه إلى إدارة
الإلكترونية بوصفها نمطاً جديداً، فيهما الحياد والموضوعية والانضباط ما يعين على تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطن، و
تعديلاً للصورة القديمة للإدارة الحكومية في عقله.

- حرص الجهات الحكومية على تنمية كوادرها الوطنية، وتأهيلها بعلوم التقنية الحديثة للاعتماد
عليها في إدارة وبرامج التنمية وخططها المستقبلية للدولة التي ينبغي أن تقبل على قدم المساواة مع
خطط التنمية وبرامجها في دول العالم، ولن يتعد ذلك إلا بتوفير البنية الأساسية... التقنية لتلك الكوادر
الوطنية من شبكات وقواعد معلومات، ودعم كفاءات فاعلة لخط الأساس... استثمار في التقنية، مما يتيح
الفرص أمام المشروقات التقنية التي ينبغي أن تكون نبيئة تتشأ فيها تلك الكوادر (1)

- حاجة الاقتصاد الوطني إلى دعم مديد العون إليه، وليس ش... أأقدر من التقنية وتعميم
تطبيقاتها على دوائر القطاع العام لإسها مفعالية في حل كثير من الصعوبات التي تعترض
حركة كثير من الصعوبات... إدارتها الدولية، بما يتاح لها في ظل إدارة الإلكترونية من فرص
التواصل مع الأسواق العالمية ومعرفة احتياجاتهم في حال التصدير وأيضاً... معرفة أهم
وأجود منتجاتها في حال الاستيراد، لذا اتبقت الإدارة الإلكترونية خياراً لا بد من إعلانها أمام

- الحكومات التي تسعى إلى تحرير موطئ قدمها في الأسواق العالمية وكسب... رطوق العزلة المحلية
والإقليمية، والاستفادة من وجودها بوصفها إحدى قنوات السوق العالمية، حيث لا تتحول إلى سوق
استهلاكية فقط تباع فيها بضائع... أئعاً الآخرين، ويروج فيها المنتجات المادية وإفرازاتها الفكرية، دون
أن تكون لها القدرة على الرضا والاختيار بسبب العزلة، وافتقاد القدرة على التمييز في المفاضلة
في ظل سعي الإدارة الحكومية أخيراً إلى الحصول على منتجات الأسواق الخارجية بأسعار... عار
معقولة فإنها بحاجة إلى مساندة التقنية التي تمنح تلك الإدارات القدرة على دخول... تجربة التجارة
عالمياً، والتعرف إلى المعروضات والأسواق، واختيار الأفضل والأنسب من عرضها وأسعارها،
بعيداً عن هيمنة الوسطاء ومشكلاتهم، وما قد يلقون به من مصلحة وطنية من خسائر، إضافة إلى
أننا نفتتاح لإدارة الوطنية على العالم مسبقاً... يعلننا لاحتكار، ويجعلنا خياراً متاحاً أمامها
لتكون بديلاً إذا ما رفع أحد الموردين الأسعار عليها، وبخاصة في السلع ذات الحساس... ية التي
تمس الحاجة إليها اليومية للمواطن كسلع الاستهلاكية الضرورية.

- تحتاج لإدارات الحكومة إلى الخبرة الإدارية الإلكترونية ونية لزيادة قدرات المشروعات
الصغيرة والمتوسطة على المش... حركة في حركة التجارة العالمية، لكون إدارات الدولة الإلكترونية
نافذة تطل منها هذه المشروعات والصغيرة التي يصعب... بحيات مكانها الالتقاء بعملائها في الخارج
وتوقيع الاتفاقيات معهم عبر نافذة الدولة وأيضاً... تكون لإدارة الحكومية في موقع معلوماتي
مميز ولديها من العلاقات اتخار جيداً ما يمكنها من عقد صفقاتنا جادة في الأسواق العالمية لصالح... غار

المستثمرين والزراعي والصنّاع؛ لتقديم منتجات تتقبلها السوق العالمية، بعد توفير الدولة مواصلاتاً فاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة، مما يفتح باب التصدير أمام تلك المشروعات وعاتورير فعقدتها على اختراقتنا لأسواق دولية بكفاءة وفعالية، ويقلل من تكاليف عمليات التسليم ويقولاد عايتها والإعلان، مما يزيد من نشاط تلك المشروعات وعاتوريسهم بدور هفي تعزيز الاقتصاد الوطني، بوصفها فها كاله في النهاية مكسباً يصب في خانة هذا الاقتصاد.

- تخفيف عبء إيجاد فرص جديدة للعمال كنا هاللدولة، بفتح باباً أمام فرص العمل الحرفي الخارج، بتشجيع المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها، ومد هبا استمرار بالنصائح والمواصفات التي منشأها تطوير منتجاتها، مما يفتنظر قاطا الشباب بصغار المشرمين إلفائدة وخوضهم لتلك التجار بالناجحة، والسعي لبناء أنفسهم وتمتية قدراتهم عبر تلك الأسواق، بأساس تغللال إمكانات التي توفرها هاللدولة، مما يخلق حالة من التطلع إلى العمل الحر الذي يمثل خياراً أفضل للشباب الذين يفضون هاللدولة لونها لأعمال حكومية التيقد لا تكون مرغوبة بكثرة آنذاك، وهو هدف إستراتيجي تنمو سيدير علنا الدولة الكثير، كما سويرفعنا هاللدولة الكثير، بفعلا لإمكانات التي توفرها الإدارة الإلكترونية والحلول التي تضعها في أيدي الدول لتجاوز كثير من عقباتها.

- تختصر الإدارة الإلكترونية وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين الإدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية، وترشد استخدام الأوراق في المعاملات، مما يساهم في التبعية المخازن اللازمة لتخزين هاللدولة لأطناننا للأوراق وتجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية، إضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين من خلال زيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين، وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامّة بصورة فورية، والحد من موقوفات اتخاذ القرار.

2- المقارنة بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية¹:

2-1 - الفرق بين الإدارة التقليدية والإلكترونية²:

يمكننا الوقوف على أبرز الفوارق من خلال النقاط الآتية:

- **الحفظ:** فحين كنا كثير من المعاملات الورقية في النظام التقليدي يتعرض للتلف مع مرور الوقت، أصبح الملف الإلكتروني أيضاً معاملة ضمن محتوياتهم محفوظاً في أماكن أمننا للتلف والنقادم في الموضوع المخصص له علنا الشبكة الإلكترونية ونية للمنظمة التي يوجد لديها الملف بالإضافة إلى التأمين كثير من المنظمات الإلكترونية ونية محتوياتها باستخدام أكثر من وسيط تخزين إلكتروني، احترازاً من حدوث أيعارض للشبكة الأم.

¹ حسين بن محمد الحسن - الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، 2009م.

² فهد بن ناصر الجديد، ورقة عمل في ندوة الوفاء - منشورة على شبكة الإنترنت www.alwfaa.net/summary

- الضياع: يتعرض المتعاملون والمراجعون للمنظمات التقليدية لمشكلة كبرى، تتركز في احتمال يحدث كثيراً، وهو ضياع معاملات تهميناً كداس المعاملات الأخرى، أو ضياعها بين كومة أوراقاً لقيت في سلة النفايات بالخطأ، وكان من نتيجتها ذلك إلحاق الضرر أو خسائر جسيمة بصاحب

المعاملة أو بالإدارة نفسها، وهو الأمر الذي لا يواجهها إطلاقاً مراجعاً لإداراتنا الإلكترونية نظراً إلى أنها لا سبيلاً لفقدانها أو ملبيناً ومعاملة أو ملفنا الملفات التي تم حفظها على الشبكة الإلكترونية إلا في القليل النادر.

- الاسترجاع: إن الحصول على معلومة ما أو معاملة من أحد الملفات الورقية للنظام التقليدي أمر بالغ الصعوبة؛

نظراً إلى التكدس والملفات والمعاملات، مما قد يحدثنا جالساً عاتاً وأيام، فالانتقال لنا لأرشيف البحث

عن ملفاتنا هيبيناً توربياً أو الملفات، رحلة شاقة؛ في حين أن مثل هذا الأمر لا يكلف الباحث

في أرشيف الشبكة الإلكترونية عندها المعاملة أو هذا الملف أكثر من الضغط علينا الزر المعين في

لوحة المفاتيح لخرجنا ربح معاملاتنا مراجعاً كاملاً¹.

- التكاليف: يكبد أسلوب الورقية لإدارة التقليدية تأسيساً على ضرورة احتفاظنا لإدارة تبعد الركامنا الملفات

والأوراق الكثيرنا النفقات في سبيل سعيها الحفظنا تلك الملفات والمعاملات، وصيانة المكاننا لأرشيف

الذي تحفظ فيه، يحدثنا في الوقت الذي لا يكلفنا الأمر في هيفيظنا لإدارة الإلكترونية أكثر من

ثمن وسائط التخزين والشبكة التي حملنا البيانات والمعلومات والمعاملات عليها سلفاً، دون حمل

عنا صيانة مباننا وحفظاً وتجديداً أيضاً دون تكبد خسائر أو نفقات إضافية².

- المكان: يعد حفظ المعاملات الورقية وتخزين ملفاتنا التي قد تتجاوز أعدادها أرقاماً تتخطى أجزاء الأصفار

الستة، من أكبر المشكلات التي تواجهنا لإداراتنا التقليدية؛ إذ إن ذلك سيضطرنا لإدارة لتوفير مخازن

ضخمة لتلك المعاملات فضلاً عن توفير طاقم عمالنا وموظفينو غيرهم، مهمتهم فقط إدارة هذه

المخازن والحصول على أحد الملفات حين يطلبه، مما يرهقنا تلك لإداراتنا التقليدية، ويعطلمواردنا،

ويبتلع جهودنا المهدر في الحفظ والتخزين؛ أما الإدارات الإلكترونية فإن هذا الأمر ربما لا يدخل في

حساباتها على الإطلاق؛ حيث تتسعى شبكاتنا الملايين لمليارات الملفات، في حين قد لا يحتاج مجموع

الأجهزة التي تحمل عليها تلك الشبكة حجمها صغيراً.

- الحماية: من مميزاتنا لإداراتنا الإلكترونية التي لا تتوافر لإداراتنا التقليدية تأميننا الشبكات الإلكترونية ببرامج

حماية تضمن عدم تمكننا من الدخول إليها والتلاعب بملفاتنا ومعاملاتنا بالحدف أو الإضافة؛ فهذه

كلها أمور أصبحت غير واردة في حسابنا المتعامل مع الإدارات الإلكترونية الذي يدركنا أن واقع معاملتنا

وبياناتنا المحمية المخزنة على شبكة الإدارة الإلكترونية لا سبيلاً لأحد في الوصول إليها، وأن البرنامج

الحاسوبي الدقيق للشبكة سيمنحنا فرصته بناء على بياناتنا، بعيداً عنا لتدخل بشري.

¹ فهدين ناصر، مرجع سابق

² محمد الصيرفي. - الإدارة الإلكترونية.، ص 91، 2006م

- **التوثيق والضبط:** تستطيع إداراتنا الإلكترونية بكليسر وبفعل برامج التقنية التيلانتو قف عند جديد تسجيل أي إجراء يتم على الشبكة الإلكترونية لإدارة قبال الساعة والدقيقة والثانية التيم فيها، مما يضمن تلك الإدارات علم مستو من الدقة والتوثيق لمداخلاتها ومخرجاتها ومعاملاتها التي تحكمها النظم والبرامج فائقة الدقة والحماية والأمان لإداراتنا الإلكترونية.

- **الإجراءات:** تكشف النظرة العميقة الطبيعية كمن أسلوب الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية، والطبيعة الممارسات تفكيكتنا الإدارتين؛ عن أوجه اختلاف جوهرية؛ منها أن إجراءات الإدارة الإلكترونية ليست بتلك المباشرة التي تعتمد عليها أسلوب الإدارة التقليدية، حيث لا يلتزم راجع الإدارة الإلكترونية مسؤولية أو موظفًا علم مكتبها وموظف خطوط مامية، مثل ما يحدث في النظام التقليدي، فمراجعة الإدارة الإلكترونية قد يتعاطم عبر نامج حاسو بين نظم متخلافه عملياً بدقة محددة تنفيذها المراجع عبر قائمة من الأوامر التي يقوم بتنفيذها علو حة مفاتيح جهازها إن كانت المعاملات عبر الإنترنت وأبهر مكاننا لإدارة الموجود في الكائنات المخصصة لذلك الغرض، كالصرافات الآلية مثلاً.

- **طبيعة اللقاء:** في حال الإدارة الإلكترونية نية يختفي دور الوسائل المباشرة التي تلتقي خلالها طرفا العملية الإدارية المراجعو ممثل الجهة كالتليفونات والمراسلات والفاكسات، ويستبدلها الوسيط الإلكتروني الذي يوفر هذا اللقاء الافتراضي الذي يقو مع إجراء معاملة بين طرفين لا يوجد أثناء إجرائها سوا أحدهما فقط، بينما يمثل الآخر البرنامج الحاسوبي ويريد لها الإلكترونية والذيسيطل عليها المسؤو للاحقاً، أو يؤدي البرنامج الخدمة بناء على بياننا تغذيها سلفاً تحدد قبول الأمر أو رفضه، إذ أتبدلت وسائل التعامل أيضاً مما أتأ حمز يدنا المنال بعد عن المعاملات الشخصية، وخضوعها أو عدم خضوعها للارتياح والتعب والوساطة من قبل أحد الطرفين.

- **التفاعل:** تتميز الإدارات الإلكترونية نية بالتفاعل السريع؛ إذ يمكنها استقبالا لطلباتها والرسائل فيو قوت واحد، والرد عليها جميعاً بسرعة فائقة وفيو قوت واحد بما عطاء أمر واحد رسالة محددة للوصول إلى كأنتر سلاحد بالجهات الحكومية إشعاراً بالتعيين، أو منحاً لأراضي، أو تسليم الوحدة السكنية، أو رسائل متنوعة لآلاف، بل ملايين المستلمين المحملة عناوينهما الإلكترونية علنا الشبكة، في لحظة واحدة قويا الأمر نفسه.

- **السرعة:** تتفعل لإداراتنا الإلكترونية بسرعة فائقة مع مراجعها، مما يمنحها مميزات يمكننا الممكن حتى تخيلها في جهود الإدارات التقليدية التي تعتمد على المكاتب الورقية، أو حنا المكالمات الهاتفية مما قد يحتاج إلى أيام أو شهور لإنجاز مشروعها من تلك المشروعات.

- **مدة الخدمة:** يضاف للميزات الإدارية الإلكترونية مميزات أخرى، من الصعب وربما من المستحيل توافرها للإدارات التقليدية، هي محدودية ساعات الدوام لإدارات التقليدية التي لا يتسع وقتها الرسمي لاستقبال مراجعها إلا في عدد محدود من الساعات تعلمدباً بمحدد قفياً لأسبوع لا تتجاوز الخمسة، في حين تتوافر خدماتنا لإداراتنا الإلكترونية أربعاً وعشرين ساعة، إذ يمكن تنفيذ الأوامر على

شبكاتها فأي وقت سوا عمنا لأجهزة الخاصة في المنازل عبر الإنترنت، أو عبر الكابلات التي تتاح فيها أجهزة لها ونوافذها الإلكترونية الخاصة ويمكن أيضاً علمدار اليوم متلقيا المعاملات، حيث إن ذلك كله يُنفَّذ وفق برنامج معد مسلفاً للرد بالسلبأ والإيجاب علنا لأوامر التردد إليه حسب مطاقتيها بياناتها أو مخالفتها لها.

- **المهام:** هنا كإدارات ذاتها مخصصة كإدارة المحلية، وإدارة الجوازات تمثلاً لديها منا لإجراءات الكثيرة المتداخلة، مما يصعب تحقيقه في ظل النظام التقليدي لإدارة. وفي ظل الإدارات الإلكترونية الحديثة أصبح هذا النوع من الإدارات يُؤدِّي عملياتها المتداخلة بيسر وسهولة من خلال تلك الإمكانيات الفارقة التي أتاحتها التقنية.

- **استثمار الموارد:** تتميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية بأنها إدارت تقو معلنا استثمار الموارد المعلوماتية وتخزينها، ووضع البرمجيات التي تلائم الإدارات في التحكم في هذا المعلومات وإدارتها علنا نحو الذي يخدم خططها وأهدافها ومشروعاتها الخدمية أو التنموية، معتمدة علنا الإنترنت والمعرفة بوجهها رأس مال تلك الإدارات الإلكترونية، يحدث ذلك بين أطراف التعامل بسرعة فائقة، وفي كل موقع.

- **التطور:** يربكثير من المفكرين والباحثين أن الإدارة الإلكترونية في واقعها النظري تنطوّر طبيعياً للفكر الإداري والمدارس الفكرية الإدارية، فقبل أكثر من مئة عام من الزمان بدأ الفكر المدرسي الكلاسيكي في الإدارة، وكان الفكر الكلاسيكي آنذاك طرفاً من نقله حضارية ومدنية، تمثلت في النموذج الليبرالي والمثالي ماكس وبرو والإدارة العلمية لفرديريك تايلور ووظائفها لإدارة لهنر في أيول، ثم مدرسة العلاقات الإنسانية لإلتون مايو، ثم المدخل الكمي، ثم مدرسة النظم، ثم المدرسة الموقفية، ثم المنظمة المتعلمة، وأخيراً الإدارة الإلكترونية.

2-2- الفرق الحكومة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية:

- أ- مفهوم الحكومة: " الحكومة هي الجهاز الذي من خلاله تقوم الدولة بوظائفها العامة أو هي ما يعبر عنه بالكيان التنظيمي للسلطة التنفيذية وتأخذ صلاحياتها من سلطات الدولة وتمثل الكيان السياسي للدولة في ممارسة سلطاتها ¹.
- ب- تعريف الحكومة الإلكترونية :
- عرفتها الأمم المتحدة 2002 " استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العرضية لإرسال المعلومات وخدمات الحكومة للمواطنين ².
- عرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي 2003 " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتوصيلاً لخصوصاً الإنترنت للوصول إلى الحكومات أفضل ³.
- الحكومة الإلكترونية هي قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهيتين وبتكاليف ومجهود أقل .

1 - عيد الله بن محمد ،، التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية ، ص 1.

2 - مصطفى فتحي ، التسويق الإلكتروني للخدمات الحكومية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص 1 .

3 - مصطفى فتحي ، نفس المرجع السابق ، ص 1 .

هي أسلوب حديث لصياغة نُسق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمية وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، وتستلزم تغييرات في القوانين القائمة واستحداث قوانين جديدة وسياسات جديدة. ومنه فإن الحكومة الإلكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الكفاءة والشفافية وصحة المعلومات وتبادلات المعلومات داخل الحكومة، وبين الحكومة والمؤسسات الفرعية التابعة لها والشعبيات، وبين المواطنين والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات واستخدامها.

ويمكن أن نعرفها "هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد".

نظراً لباقي أقسام الآراء انقساماً كبيراً حول تعريف الإدارة

الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، فبعض المفكرين والمهتمين بأنها إدارة تولى الحكومة، ولدى هؤلاء أسبابهم، وبعضهما الآخر بأنها حكومة تولى إدارة، ولدى هؤلاء أيضاً أسبابهم، وثمة فريقاً للثيتعاط مع المفهوم بخلط واضح وتتميز حينئذ باستخدام أحد المصطلحين كليهما.

واللافت في هذا الخلاف الذي اشتد بين مفكري الإدارة والمهتمين بها : اتساع الهوة بين طرفي الخلاف بالدرجة الكبيرة؛ فكل طرف منا طرفين يتناوّلان الفرق بين مفهوم إدارة الإلكترونية ومفهوم الحكومة الإلكترونية وكأنه يتحدث عن شي مختلف تماماً ومتناقضاً بالأقصى درجة، هناك من يرى ان الحكومة الإلكترونية جزء من تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأنتعبر الإدارة الإلكترونية أكثر اتساعاً ورحابة

متنعبر الحكومة الإلكترونية، وأنا الإدارة الإلكترونية بمثابة مظلة كبيرة قد دخلت تحتها تطبيقات مختلفة التجارة الإلكترونية E-commerce والأعمال الإلكترونية E-Business والحكومة الإلكترونية، (E-Government)

ووجهة نظر هؤلاء أنتعبر الإدارة الإلكترونية هو الأصل الذي

تتفرع منه بقية التعريفات وأنهم شملوا أعم، ووجهة هذا الفريق أنها لحكومة مندونة إدارة، وعليهم وجهة نظرهم فالحكومة الإلكترونية مندونة إدارة إلكترونية¹.

ويذهب فريقاً آخر من علماء الإدارة في تبني وجهة النظر السابقة نفسها إلا بعد من ذلك، حيث

يرونا المسألة ليست فقط مسألة تفرقة بين تعبيرين إدارة وحكومة وإنما يري هؤلاء أنه يفضل

التزام تعبير الإدارة الإلكترونية والابتعاد عنا استخدام تعبير الحكومة الإلكترونية نهائياً، ويحتج هؤلاء

على صواب أيهما أنه عند ذكر اسم الحكومة الإلكترونية فإننا ولما يتبادر بالذهن المستمع البعد

السياسي والوظيفة السياسية للحكومة، علنا لرمنا الحكومة ليست كياناً سياسياً صرفاً، وأن لها

¹نادية أيوب. - الإدارة الإلكترونية: الإدارة المتغيرة الجديدة، ص 2004، 3م

وظائفاً خربتتعلق بالشأن الإداري الداخلي، فبرياً أصحاب هذا الرأي أن تلك التسمية لا تصيب
المسمى الحكومة الإلكترونية كأملاً، بل بتقن مصبوغة بالصبغة السياسية، ما لا يتوافق مع شمولية
المصطلح؛ لذا يربأ أصحاب هذا الرأي أن نأخذوا لأدقوا الأكثر إصابة للمفهوم ما استخدم مصطلحاً لإدارة
الإلكترونية وتجنب مصطلح الحكومة الإلكترونية¹.

3- دوافع ومتطلبات وآثار التحول لأسلوب إدارة الإلكترونية²:

3-1- دوافع التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية:

لمتكننا حتيا جاتا لإداراتو المؤسسات والحكومات هي الدوافع الوحيدة فقط ورا عسيها للتحول
إلى أسلوب إدارة إلكترونية، بل إن تطورات المجتمعات الحديثة والخوض تجربة التقنية، والاختلافات
النوعية التي طرأت على طموح المجتمعات وسعيها لتحقيق مستوياً أفضل من الخدمات الإدارية،
وحالة التذمر فياً وساطا لفئات المتعاملة معاً لأساليب التقليدية في ظل قوف هذا لأساليب عاجزة عن
إرضاء مراجعيها وفئاتها المستهدفة.

هذا كله كان بمثابة إرهاباً صائباً أتت منذ فترات زمنية مبكرة على سبيل التحول إلى أسلوب إدارة
الإلكترونية، منذ أن بدأت المجتمعات والنظم الإدارية تتحسس قدرات تلك التقنية العالية.

ويمكن توضيحاً أبرز دوافع التحول فيما يأتي:

- دافع الزمن:

كثيراً ما كان الزمن عقبة كبرياً ما للشركات والمؤسسات التي تخوض مضمار المنافسة عالمياً أو
محلياً بصدد تقديم منتجاتها، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء، في ظل تنافس سابقا بالمنافسين لتقديم منتج جيد
أيضاً، فثمة عنصر آخر للمعادلة غالباً ما حسم المنافسة لصالح أحد الشركات والمؤسسات، ألا وهو
الزمن، فإن اتوافر تفرضية أن الجميع وجدوا منتجاتهم، فإن من يصلب منتهجاً ولا هو الذي يحوز قصبالسبق، لذا فكثير ما حدد عنصر الزمن
منحظوظ إدارة وما في القدرة على المنافسة والبقاء

وعندما تسعنا لإدارة الكسب سباق السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام
ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، بوصفها المطالباً لأول لالقاء أسباب ببطء الحركة من وتين
ومعاملات يدوية ورا عظها، والانطلاق إلى آفاقاً لإبداء التقنية الذي يقدم لها كليباً محلولاً جديدة
لاختصار مزيد من الزمن، وتيسير اتخاذ قراراتها، وتعميمها بالسرعة المطلوبة، وإنجاز معاملات هافي
الوقت الملائم لوضعها في دائرة المنافسة . فإن لم تكن الإدارة منافسة، كأن تكون إدارة خدمية حكومية،
فإن الفائدة تكوناً عظم، إذ إن المجتمع بأكمله سيكتسب ميزة اختصار الزمن، في ظل سباق مجتمعات

¹ مهدي عبد الصاحب - الحكومة الإلكترونية: تعبير جوهري في تنفيذ ثقافة الخدمات
www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid

² حسين بن محمد الحسن، مرجع سابق، 2009م.

العالم نحو التطور والبناء، إذ ليس هنا كإدارة يمكنها أن تتصور أن بإمكانها العمل بمعزل عن التقنية، حتى وإن كانت تمتلك الإدارة التي يبدو عليها أنها ليست قيد أثره تقاسمية؛ فالنظرة العميقة الشاملة تؤكد أنها لأحد خارج المنافسة، ولأحد يمكنها التضحية بعنصر الزمن، إذ الخسائر حينها ستكون أعم وأفدح.

- تطور الحاسوب وتطبيقاته:

بقدر ما أدهش العالم مظهر الحاسوب في خمسينيات القرن الماضي، بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعاً أمام التطورات السريعة والقفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، فلم يكن يمر عقد من مضي إلا ويشهد جيلاً من أجيال الحاسوب، حتى شهدت الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي ولادة الجيل الرابع مما جعل الحاسوب في متناول أيدينا لأفراد، ولقد وقفا المهتمون نيتاً ملو نهذا الازدياد المطرد للسعة التخزينية للحاسوب يوماً بعد يوم، فف يحين

حقاً الحاسوب للعالم مكانية تخزيناً لمعلوماته داخل أنزستور الجيل الثامن الحاسبات العملاقة، وصلنا السعة التخزينية للقرص الصلب في حواسيب بداية القرن الحادي والعشرين إلى ما زاد علمئة جيجا بايت، فضلاً عن سرعة معلوماتها لأجيال الجديدة توسير معالجاتها، إذ تفوقت سرعة هذا الحواسيب مرات على حواسيب الجيل الرابع، وهو أمر لم يكن خاضعاً تحت الخيال في فترات ماضية، ثم بدأ سباقاً بين الحاسوب الأصغر حجماً والأخف وزناً والأسرع والأكثر في سعته التخزينية. لقد نجحت تطبيقات التقنية بالفعل في تحقيق إنجازات لم تكن متصورة من قبل، فأناحت إمكانية التعلم عن بعد، عبر اقتناء عبر مجموعتنا هجراً قنجامعات العالم، فضلاً عن إمكانية التقاء أساتذتها عبر قاعات الفيديو، أو بشكل شخصي عبر الإنترنت على شاشة الحواسيب الخاصة، دون أن يضطر أحد إلى المغادرة ولفتت هذه التجربة الناجحة لتطبيقات التقنية وغيرها من التجارب إمكانية الاستفادة منها ومن تطبيقاتها في مجال الإدارة، فالأمر لن يكلف سوى بتحميل بعض القرارات والقوانين والملفات والمعاملات على شبكة معلوماتية، ثم وضعها في مجتمعاتنا محببتاً أو لهذا المعلومات والدخول على الشبكة والتعاظم معها من قبل الأفراد عبر مجموعة من الأوامر التي يسجلها الفرد عبر لوحة المفاتيح الخاصة بحاسوبها شخصياً وبحاسوب مركز بيئتها إليها لأفراد في أحياناً لأماكن العامة. ربما يبدو الأمر صعباً في البداية، لكنهم لم يعد مستحيلاً أبداً مثل ما كان يبدو للأجيال الماضية.

لقد انعكست تقنية الحاسوب على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية التي تبدلت وتتغير وتخرج من وضعها الاستاتيكية القديم، وتبدلت بعضاً من الحركات والتقدميات هذه التقنية، فأصبحنا لا نتخذ كثيراً من القرارات بناءً على برامج أكثر ونية تم تحميلها عليها، وبدأنا نتويعنا لإنسان في كثير من مواقع العمل، إلى الدرجة التي جعلت عددًا من كتابات الإدارة ومفكراتها والمهتمين بالشأن الإداري أمثال: هيربرت، وسايمون، ودرامر، وديفر وغيرهم يتوقعون أن نسبة الآلات سوف تغلب على نسبة العاملين في عصر المعلوماتية الذي سيبدأ تنظيمها الإدارية علم حورية دوراً لا تاتوا الحواسيب ومنها فقد كان الحاسوب تطبيقاته، والقفزات التطورية والفوائد المحسوسة التي تحققها على مختلفاً لأصعدة، دفاعاً مهملاً للتحويل إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.

- تطور الاتصالات:

مرتالاتصالاتإللكترونيةبطفرةهائلة،جعلتكلماحتتاجإليهاإدارسواءالحكوميةمنهاأو الخاصةفيمتناولاليد،بأزهدالتكلفةوأقلالجهدعبردولالعالم،الأمرالذيكانيتحتاجفيوقتسابق إلبإنفاقتكاليفباهظة،فضلاًعنالوقتالذيكانيستغرقهانتقالالمعلومات،ممايجعلبعضها عديمافائدفيحالتجاوزوقتانتقالهسقفًامعينًا،فيذهبكلماكتبدتهاالإدارتمننفاقتووقتأدراجالرياح،فيحينأمكن - فيظلتطورالاتصالاتإللكترونيةالحديثةالاحترازمنهذاكله،ليس ذلكفحسب،بلأمكنفيلظلهذاالسيطرةالعنكبوتيةلشبكةالإنترنتحولالعالمأنتجداالإدارةتفسها فيقلبالحدثالعالمي،وعلتاتصالمباشربأطرافه،ممايجعلهامطمئنةإللبصوابقراراتها وإجراءاتها،ويضعهاعلناالمحكمعالقرارالعالمبيخصوصماتتخذهمنقرارات،أوتنفذهمنمعاملات، لقدقدمتالاتصالاتإللكترونيةفوائدجملةلمجتمعالإنسانيوهياكلهاالتنظيمية،فقدأمكفني ظلوجودهتجاوزعائقالروتينالذيوقفحجرعثرقدونإنجازكثيرمنالمعاملاتوأداءكثير منالخدمات،بخلافالمشروعاتالاستثماريةالتيضيعهعلككثيرمنالدول،وحرمتهاالمليارات التيكأنأصحابهاينونواستثمارهافيإقامةالمشروعات،ثمتسببتشددأنظمتهاوبطءمعاملاتها وكثرتهافيإحجامرؤوسالأموالعنتلكالدول.ليسذلكفحسببلكثيراماتسببالروتينفيهجررؤوسالأموالوطنيةإلبمياديناستث مار بعيدتفيدولآخرينحتتاجراءالتسهيلاتالتيتمنحهالكالدولبفعالاتقنيةالتيهيألتحالةارتياحعامتُشعرالمستثمرأنهامإداراتهم تفهمهقادرةعلناالتطوروالإنجاز،وتخطيماقديعرضمنمشكلات.

يضافإلبذلكمناالفوائدفائدةالسرعهفيإنجازالمهام،وبخاصةالقائمةعلناالمعلوماتيةالتي يمكنبفعالاتقنيةتوفيرخدماتهايسرعانتنافسيةفانقةمقبلاالإدارةالمعنية،كأنيطلبالمراجعمثلادراسةجدوبعناأحدالمشروعات،أوببائناًبالتوزيعالجغرافيللمنافذالتسويقيةالخاصةلسلعة معينةأواحصاءتاريخياًأوجغرافياًأوسكانياً،فقدأصبحهذاكلهتتأخفايظللنشاطتقنيةالمعلومات،لأنهوفيزمنقياسييفتحال طريقاًمطموحالبالحثينواالمستثمريناولالمراجعين، وغيرهم،لخوضتجاربهم،استناداًإلبالإمكاناتالمعلوماتيةالعلاقةالتييمكنهاأنيحصلعليهابشكل مباشرمنالإدارةالحكوميةالمعنية،باعتبارحقائقالمعلومةعلنوجهاالسرعهحقاًجديداًمميزاًمن حقوقالمواطنةيُضافإلبالحقوقمواطنمنجمعاتالتقنية.

وهناكفوائدأخرغيرمباشرة،لكنهاتؤثرفيأداءإداراتالتقنيةوحكوماتهاعلنحوإيجابي؛إذ إنتلكالسيطرةالتيتمنحهاالتقنيةللإدارتجعلأداءهاالرقابيعلمنسوبيهاوإنجازاتهافعالا،مما يجعلعلناالإدارةتقيظتةعلمواقعملها،ويجعلفيامكانهاتحسينمستوىخدماتها،والنَّهبسريعاً إلبالمواقعالتييتعانيلخلالأنقصافيوصولالخدمةإليها،كمتكونالإدارةعلناتصالمباشرمع المراجعين؛ممايخلقحالةمنالثقةبينالمواطنوالإدارة،كذلكتكونالإدارة،قادرةعلنالوقوفعللى

ظلال سيطرة الرقمية

أداء منسوبيها، مما يمكنها من مكافحة أحد أهم تحسین وضعه، أو لفتنظرها إلى التقصير هفي حال التقصير إن التقدم المذ هلفيشبكة الاتصالاتو الإنترنتيشكلد عمًا قوياً لفكرة تحول لإدارات إلى التعميم تطبيقا لتقنية، بما تقدمها لاتصالات مننوا صلفعالوسريع يختصر الوقتوالجهدو الإمكانيات المادية عبر شبكاتنا لاتصالات داخلية للإدارة، وأيضًا ما أتاحها الشبكة العالمية لإنترنت منننا فتنا حل لإدارات علنا فأقا للتنمية العالمية، وما وفرتها من تواصل، إذ رفدت شبكاتنا لإنترنت نتلكا لإدارات بمدهائل منالمعلوما تفكونتلها مرجعية معرفية تعينها علبناء عخطها ومشروعاتها وتصوراتها التي أصبحت ممكنة التنفيذ في ظل هذا الدعمال معلوما تيا الذي تقدمها لإنترنت لإدارات التقنية التي بدأ أنتشعر بثقة كبيرة في اتخاذ قراراتها، بخلاف لإدارات التقليدية التي لم تكن تتمتع بالثقة بنفسها في اتخاذ القرار، هذا فضلا عن هذتكلفة هذا المدمنالمعلوما تيا الذي تستطيع الإدارة الإلكترونية ونية جمعها عبر شبكة الإنترنت تنفيذ منقياسي، الأمر الذي لم يكن متاحًا أبدًا في ظل واقعها القديم، وكان يحتاج إلى نفقات طائلة ووقتو يلحنتنمكنا لإدارتنا الحصول عليه، وربما لتباعد الفترات الزمنية ليصبح عديم الفائدة عند توافق هبينا أيدي الجهات الإدارية إضافة إلى التقاديا لإدارة الجديد تسقوط بعض التفاصيل من ذاكرة الموظف والمراجع، أو غيرهما من احتمالات الخطأ التي يصعب تصور وجودها في الجديدة علنا للوضع الكلية، وخضوع خزائن معلوما تيا لإدارة لأوامر تقنية لا تعرف منطلق النسيان ولا يمكن تبرير أحجامها بمجتمعنا لاستجابة لتطوير نظام لإدارت في ظل هذا الإقبال الكاسح علنا الحواسيب منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ تجاوزت مبيعات الحاسبا لآي ميليارا الدولارات، لكننا بدمضيها الفترة من الزمن في حاجة إلى إجراء تحديث لهذا الرقم، ومنالمؤكد أن الرقما الجديد لمبيعات الحواسيب علمستو بالعالم سيكون رقما متجاوزا كلالأسقف المتخيلة لأرقام مبيعات المنتجات الأخرى، مما يدفعنا إلى الرغبة العارمة من قبل المجتمعاتنا الاندماج في أجواء التقنية الرقمية وممارسة تطبيقاتها والاستفادة منها، وبخاصة في ظل المعاناة من المعاملات الورقية التي باتت الجميع مقتنونها بفضل تطور الاتصالات أصبح العالمية كونية.

كان منيسمع هذا التعبير في الماضي ظل هجمله غير مكتملة، أو تعبيرًا غير مقصود زل بهلسان صاحبه، في حين أنها لأنا أصبحنا البديهيات، وأحد بدائل اصطلاحا لعولمة، وهي في مجملها تعبيرات تشير إلى الحالة من اختزال المسافة والزمن وسرعة تبادل للمعلوما تيا والآراء وسهولة تبادلها عبر العالم، وكذلك عقد الاتفاقات، وإنجاز الصفقات، والترويج للبضائع، وبيعها وشراؤها، فالعبرتها لأرقام، والدفع عبر البطاقات الإلكترونية.

إن هذا الواقع الجديد الذي لم يكن لاخيالا أو حلمًا في الماضي، وضع العالم أمام فكرة الهيمنة على جميع التفاصيل في كل مكان وفي الوقت نفسه ونبدأ الجهد يذكر، فثمة نسخة أخرى طبقا لأصل من العالم يمكننا الاطلاع عليها والدخول إلى عالمها بكيسه تزر أو نقرة علنا أحد المفاتيح من هنا بدأت تتأصل حزمة من الأفكار الجديدة التي أصبحت تمثلو عيًّا مغايرًا للوعيا القديم المحدود الذي طالما أقعد

المجتمعاتنا للحاق بظموحاتها، ومنتلكا لأفكار تحرر الأسواق والسلع والتجار حول العالم عبر الحدود، بل تحرر الأفكار نفسها وانتقالها؛ مما أتاح فرصة لتلاقح الآراء والثقافات والمقترحات وبرامج العمل، الأمر الذي استفاد منها الدول المتقدمة علنا لنحو الأمتل، وبقيت دول العالم الثالث تتحسس لقد تجاوز الأمر انتقال الأفكار والمشروعات والابتكار رؤوس الأموال والأفراد والخدمات عبر العالم، مما اقتضت الرضا لعلقوا ثم مشتركة من المواصفات والمقاييس تطبق عالمياً بشأن السلع والخدمات المتنوعة، فبدأت المنظمات العالمية تضع أطراً المشتركة والموحدة لتعاون وتوحيد المقاييس والمعايير والمواصفات؛ حتى يصبح الخطاب العالمي الجديد عبر شاشات الإنترنت بتخصصي عمده متعارف عليه بالجميع بالمقاييس والمواصفات نفسها، من أجل توفير جو من الشفافية التي يمكن في ضوءها تبادل المصالح بما يضمن تحقيق الفائدة للجميع، ويوفر حالة من التعايش العالمي وتبادل المنفعة المشتركة لمصلحة الدول والشعوب

ولعل ظهور الاتفاقيات العالمية التي رعتها المنظمات تبشيراً بتوحيد مقاييس الجودة ومواصفاتها حول العالم بخصوص عدد من السلع والخدمات أتاح إفراناً لتلك الثقافة الجديدة والواقعة الجديد، وبدأت تلك المنظمات تتسبب المنتجات غير الخاضعة لتلك المواصفات، حتى أنها أصبحت منشروا لاعتراض وجوده سلعة ما عالمياً، وصلاحيته للتداول والتجارة وتوقيع الاتفاقيات تبشيراً أنها أنتخضت لمقاييس الجودة وهذا يعكس جانباً من أهمها وفرته متمدن تطبيقات التقنية العالمية، كالحصول على شهادة الأيزو. لقد أصبحنا الصعب على إدارته معزولة عن التقنية أنتروجاً ليمتد منتجاتها عالمياً لم تحصل على شهادة الجودة التي تترشح هذا المنتج للتداول، وشهادة الجودة هذه هي قضيالوصول إليها أنتملك لك الإدارة التقنية التي تسببها ثقافة العولمة والوصول لمنتجاتها البرضاء الذوق العالمي أكسابها القابلية حول العالم ليس فقط في محيطها الضيق، ومن الصعب أن نلمح من المستحيل لذلك أن يتحقق على النحو المرجو لتلك الإدارة خارج دائرة التقنية العالمية، فإننا ندمجنا لإدارة فنييها أنتكون بمثابة مرآة تعكس تجربتها العالمية لمراجعتها ومنسوبيها؛ مما يجعلهم جميعاً علمهم مقاييس الجودة الشاملة حول العالم، حيث تضمننا لإدارة أنموذجها في قلب الحدث العالمي، وتضمننا أيضاً أن نصائحها التي توجهها لمراجعتها ومنسوبيها من واقع خبرتها العالمية ليست مجرد صيحات في قفلة.

-أزمات القطار العام:

إن اجتهاد القطار الخاص لا يعتمد علناً سلباً لإدارة الحديثة عمقنا الهوة الكبير والفرق الشاسع في الأداء بينه وبين القطار العام، فقد بدأ أداءه نمطياً تقليدياً ليس علم مستو بطموح المواطن، بل حتى طموح إدارته القطار العام نفسها، فكانت الخصلة خطوة ولعل سببها القطار العام إلى التخفيف من الأعباء الإدارية علنا الحكومات؛ وغرس ثقافة الترشيح والمسؤولية عند المواطن، وإن بدأت الخصلة في طيها عملية ترشيح الجهود المهدرة والوقت الضائع للأمور اللطائلة التي تتسرب

فيظلمقدردجهةالإدارةعلناسيطرةعلمواردها،أوالحصولعلنلكالمواردأصلاً،بيدأن بعضالإداراتالخدميةالتيلامكنخصصتهاحتناًلأنوجدتتففسهافيمواجهتمباشرة ومقارنةغيرمنصفةمعإداراتمؤسستالقطعالخاصالتيوضعتمهافيأرضالتقنية، واعتمدهاسببيلالإحكامقبضتهاعلناًعمالهاوالسيطرةعلمواردهاوضبطعجلةالعملبها،على النحوالذييجعلالإدارتمطمئنةتماماًلبأنهاتسيرفيالطريقالصحيح،وأخذماتصلإلى مراجعيتها،وأناهدرفيإنفاقهاثقلأصحتناًصبحيقتريمناالنقطةصفرممايمكنمناًعطاءقراراتصحيحةلمواردالإدارةالفعالية.

ولميعدأمامالإداراتالحكوميةبدمخوضتجربةالتقنيةوتعميمتطبيقاتهاعلندوائرهاالإدارية لترشيدجهودهاونفقاتها،ولسدالثغراتأمامإهدارالموارد،وبخاصةأمامشحالمواردالحكوميةتوازدياد الطلبعلناالخدمانفيظلالنموالسكانيالمتزايد؛ممايضاغفمنأعباءالحكومات،ويضعهاأمام ضغوطماليةمتزايدة،وتحتالجرالبرامةفيقتنينمواردها،الأمرالذييستدعيديماًأنيقبالعمل تحتسيطرةالإدارةالدائمة،ممالايملكنتنفيذهلعلناالنحوالمرجواافيظلالإداراتالكترونيةتتكامل فيمابينهاالتشككالحكومةالكترونيةتساغدهاعلبتحديدمواضعالخلل،وتضعأيديهاعلنالاحتياجات، وأيضاًفرصالعملالتييمكنإاحتها،ومايمكنخصصتهممشروعاتالدولةلزيادةمواردها واستغلالهافيالجانباالخدمي،ولإتاحةمزيدمنفرصالعملللمعاملةالفائضة،

لقدأصبحتالتقنيةمعادلاموضوعياًلترشيدفيظلالفكرالإداريالحديث،سواءترشيدالنفقات، أوترشيدالأيديالعاملةالزائدة،وتوجيههاإلمواقأخرفيحاجةإليها،سواءفيوظائفحكومية، أوظائفالقطعالخاصالذيأصبحتالخصصةأحداًهأسباببقائهنوموهلعلناالنحوالذييخدم مصالحالدول،وهذاكلهيصعبتطبيقهعلنحوصحيحفيظلالغيابنظامالكترونيةعام،يعطي قراءاتدقيقةللواقع،تمكناالإدارتمناتخاذقراراتهافياطمئنان.

كماأصبحتالتقنيةملاذلكالإداراتللتخلصمنمشهدصوفالمراجعينالطويلةالتيلتكفي ساعاتالدواماليوميةلتلبيةطلباتها،مماكانيضعتلكالإداراتومنسوبيهافيضغطمستمر،وحرج كبيرأمامالفئاتالمستهدفة،فكانتالتقنيةالبديلاًلمثللكالإداراتالتيقضتبالحالاتقنيلعلى اقتراحاتزيادةمنافذهاومبانيهاومنسوبيهاالوفاءبواجباتمراجعتها،الأمرالذيكانعلنوشكأنيكبذ ميزانياتهاملابيينوقرتهاالإدارةالكترونيةعلنلكالجهات.

– الدوافعالسياسيةوالاجتماعية:

كانتالتحولالاتالديمقراطيةوماتبعهامنمتغيراتاجتماعيةوتطلعاتشعبيةأحدالعواملاللدافعة لكثيرمنالجهاتالإداريةالبتعميمتطبيقاتالتقنيةعلندوائرها،فقدساهمتحركاتالتحررالعالمية التيطالببميزيدمنالانفتاحوالحريةوالمشاركةواحترامحقوقالإنسانفيبتوجيهأنظمةتلكالدول إلبادخالالتطبيقاتالتقنيةإلباداراتها،بوصفهامطالبتحققهاهذهالأنظمةلشعوبهاالكسبالثقةوالتأييد

منجراًإنجازهذاالحلملكلشعب . وقدراقهذالتطورفيالبناءالاجتماعيوالتوثبنحوكلجديد

فيتلك المجتمعات ارتفاعاً مستوياً إدارياً، وتولّد رؤية جديدة تلتقطاً عالمياً بأبعادها كافة، مما دفعه إلى السعي لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي، وترسيخ مبدأ الشفافية الذي يعطي الشعوب بحقها رقابة على الجهات الحكومية ومحاسبتها ومساءلتها؛ تحقيقاً لقيمة العدالة في تلك المجتمعات،

مما جعلنا أسلوب الإدارة الإلكترونية فرصة مميزة أمام تلك الأنظمة لتحقيق هذه الآمال للشعوبها، تتجهماً عيناً جياً لاليوم معلماً جياً لدول العالم المتطور، ولم تعد ترصيباً قلمناً نتكونه نعلم

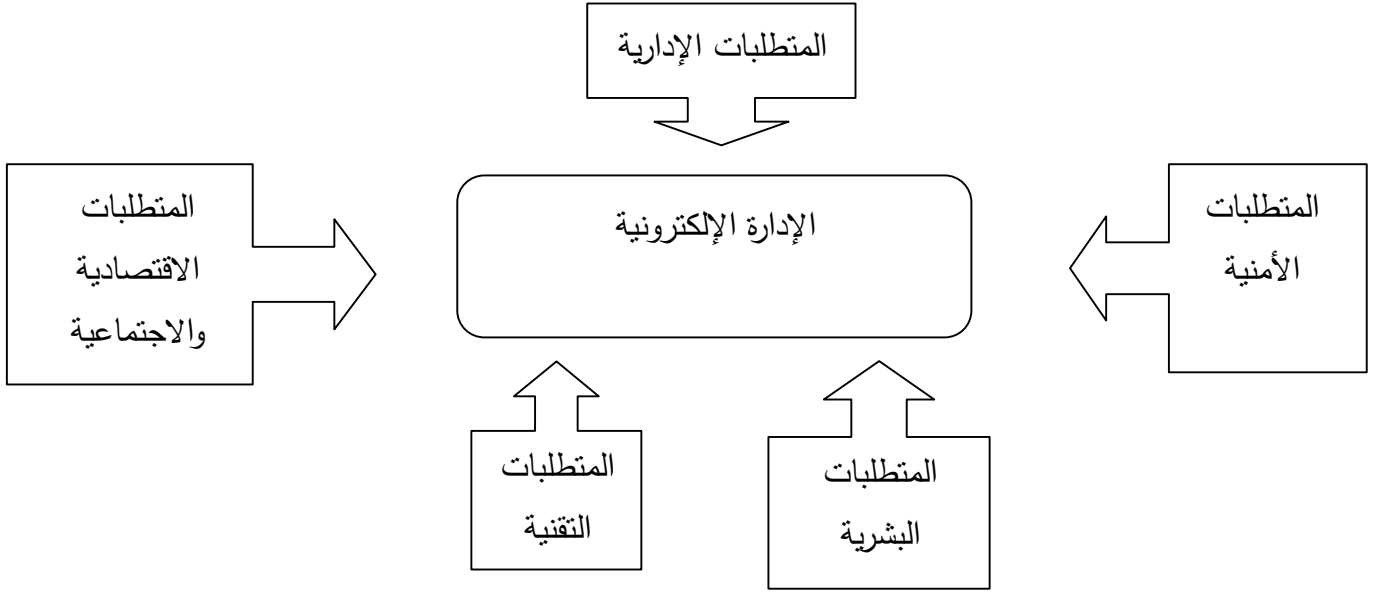
المساواة معها، وأن تعمم تطبيقات التقنية على كافة الصيالحيا حولها، وبخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات . فلتمتد الأجيال الحديثة لتقبلنا لإطلاق فكرة الاصطفاف لأوراق الملفات الآلاف أمام شبابكم وظف الإدارة المحلية للحصول على خدمة محلأ ومزاولة عملها، أو الحصول على شروط التقديم لمناقصة تطرحها الإدارة، أو استرضاء موظفي الوزارة لتقديم عملهم، أو أمام السفارات والمكاتب الطلابية لطلب منح الابتعاث، وما إلى ذلك من مواقف وجدنا لأجيال الجديدة من الشباب نفسها في غنوعها، في ظل اعتماد العالم على التقنية في أداء تلك المهام.

لقد شاعت الثقافة الإلكترونية ونيتوانتشر تبين الشباب، وتعمقت علاقتهم بالحاسوب والإنترنت المتخصصة منهم في هذا الحقل وغير المتخصصة بالدرجة التي تتمحور للحكومات، إن لم تتخذ خطوات عاجلة؛ لتشعر الأجيال الجديدة أنها على قدر طموحاتهم، إذ ليس منا المنطقاً أن تسبق قول الأجيال الجديدة حكوماتها، في حين أننا لأصلاً نتبادر الحكومات بما يرفع مستوي وعيش شعوبها وثقافتها من خلال تزويد همة التطبيقات التقنية التي فرضت مفاهيمها الجديدة، وبثنت ثقافتها في أجواء العالم. لقد أصبح الوقوف على القرار حكوميومعرفة آلياته ودوافعه وتدابيرها أمراً حافياً يظل انتشار الحواسيب الشخصية، وتلك الثقة التي بدأ الأفراد العاديون يتعاملون بها مع المعلومات، ورغبة الأشخاص في الوصول إلى كل جديد من القرارات، مما سيكون له عظيم الأثر فينا عو عي جديد، يقوم على شعور المواطنين المشاركة وتمية شعورهم بالمسؤولية ومواكبة الأحداث والقرارات، مما يضيف إلى إنجازات الحكومة إنجازاً عظيماً يتمثل في التأصيل للحاسة الوطنية، وتعميق الشعور بها في نفس مواطني مجتمعنا التقنية الذي سبق لها عتزاز مجتمعها الجديد، علنا اعتباراً أنهم مجتمع متميزاً خذ بأسباب التقدم، الأمر الذي سينعكس على أدائها الوظيفي وانتمائها الوطني ومواقفهم الوظيفية والاجتماعية.

3-2- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والأساليب لإجراء اتوالهياكلو التشريعات التي تقو عملها الإدارة التقليدي، وهي ليست وصفة جاهزة أو خبر تمستورد قيمتها ونقلها وتطبيقها فقط، بل إنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة متكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية نية وإخراجها إلى الحيز الواقعي العملي .

الشكل رقم (01): متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية



المصدر: على موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العملا لإداريي مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص: 90-92.

3-3- آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية:

على الرغم من كون تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة الجزائرية هو قفزة نوعية من شأنها تطوير أداء هذه الأخيرة والمساهمة في تحسين خدماتها نحو المواطنين إلا أن لهذا التطبيق العديد من الآثار السلبية التي تعود على المرافق العامة في حد ذاتها علاوة على تلك الآثار المنصرفة إلى الموظفين والمواطنين، كما تعترضها العديد من المعوقات التي تحول كثيرا دون التطبيق السليم لها وفق المنهج المرسوم لها والمنتظر منها.

-الآثار الإيجابية:

يترتب على تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة الجزائرية العديد من الآثار الإيجابية ويمكن حصر أهم هذه الآثار في النقاط التالية¹:

- التخلص من الوثائق الورقية والمشاكل المترتبة عنها كالضياع والتلف؛
- الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لتكون الوسيط الأساسي بين المؤسسات والهيئات الإدارية والمواطنين المستفيدين من الخدمات الإدارية؛
- التحول من الانحصار في الظروف والمحددات المحلية والإقليمية إلى العولمة والمزج بينها وبين المحلية؛

¹- بهلول سمية، تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية، مجلة المفكر، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 744-745.

-الانتقال من العمليات الإدارية التقليدية والمنفصلة عن بعضها البعض إلى العمليات الإلكترونية التقنية والرقمية؛

-التقليل من التأثير السلبي للعلاقات الشخصية والحد من المظاهر السلبية البيروقراطية الإدارية؛

-توسيع مجال الشفافية والمساءلة، الأمر الذي من شأنه الحد من نطاق الفساد الإداري؛

-توسيع نطاق مشاركة التجارب الإدارية الناجحة وما يترتب عنه من إيجابيات في حال تعميم هذه التجارب على المستويين المحلي والوطني؛

-التركيز على المجالات الإدارية الحديثة والمساهمة في نطاق المشاركة في إتخاذ القرار؛

-تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات والأجهزة الإدارية وانعكاس ذلك على مستوى الخدمات المقدمة من طرف الهيئات والمؤسسات الإدارية؛

-اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية على مستوى المرافق العمومية المحلية ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية التابعة للجماعات الإقليمية.

-الآثار السلبية:

على الرغم من الإيجابيات المترتبة على تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلا أنها لا تخلو من بعض الآثار السلبية التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

-زيادة نسبة البطالة نتيجة نقص الحاجة إلى تنصيب موظفين جدد في ظل السهولة والبساطة والسرعة في إنجاز الأعمال التي توفرها الإدارة الإلكترونية؛

-فقدان الخصوصية والأمان في التعاملات الإدارية والإلكترونية خاصة تلك التي تنطوي على تحويلات مالية إلكترونية أو المتعلقة باستخراج وثائق إدارية خاصة وسرية؛

-ارتفاع نسبة الخسائر التي تتكبدها الهيئات والمؤسسات العمومية الإدارية خاصة كونها معرضة لخطر الجرائم الإلكترونية والاختراق الغير مشروع والسرقات والتعديات على برمجيات الحواسيب التابعة للإدارات العمومية؛

-تعقيد الإجراءات الإدارية الإلكترونية وتعذر استخدامها من طرف فئة واسعة من المرتفقين خاصة الذين يفتقرون إلى الثقافة التكنولوجية ويجهلون استخدام الأساليب الإلكترونية¹.

-أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

على اعتبار أن تطبيق الإدارة الإلكترونية هو توجه جديد لم تكتمل معالمه لحد الآن ولم تتحدد أطره فإن تطبيقها لا يزال يشهد العديد من المعوقات خاصة على مستوى المرافق العامة وذلك لطبيعة المهام الموكلة لهذه الأخيرة وحساسيتها لكونها الرابط الأساسي بين الإدارة المركزية والمواطن وسنحاول من خلال هذا المطلب بيان المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة بالوقوف على تلك التي تعترض المرافق العامة ومن ثم المعوقات التي تعترض الموظفين والمواطنين.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 745.

أ- المعوقات التي تعترض المرافق العامة

على الرغم من الأهمية الكبرى لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة إلا أن هذا التطبيق يعترضه العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة على وجه المأمول ويمكن حصر هذه المعوقات في:

- عدم إقتناع القيادات الإدارية بفكر وبفلسفة الإدارة الإلكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية¹.

- الإشكالات التقنية الناجمة عن عدم وجود بنية تحتية إلكترونية على مستوى الدولة الأمر الذي يترتب عنه عرقلة تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة؛

- إنعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة وضعف الإهتمام بتقييم ومتابعة تطبيقها؛

- ضعف التنسيق بين المؤسسات والهيئات الإدارية التابعة للمرافق العامة ونقص الهياكل التنظيمية المتخصصة التي من شأنها تغطية متطلبات المواطنين؛

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بصورة تضمن الانتقال السليم للإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة خاصة أمام تشعب وتعقد المهام الموكلة لهذه الأخيرة وحساسيتها كونها المتعامل المباشر مع المواطنين؛

- المخاطر الأمنية المرتقبة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة خاصة مع تحويل أرشيفها إلى أرشيف إلكتروني الأمر الذي يعرضه لمخاطر كبيرة في حالة التجسس على الوثائق الإدارية وكشفها ونقلها وحتى إتلافها؛

- قلة الموارد المالية المتاحة للمرافق العامة خاصة أمام ضعف التمويل المحلي وعجز الحكومة عن تغطية كافة الموارد أمام كثرة الإدارات المحلية وإتساع دائرة متطلباتها².

ب- المعوقات التي تعترض الموظفين والمواطنين

تعتبر المعوقات البشرية سواء المتعلقة بالموظفين أو المواطنين من أكثر المعوقات التي تحول دون التطبيق السليم للإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة ويمكن حصر هذه المعوقات في:

- أمية المواطن للتقنيات الإلكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة؛

- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارات والأجهزة التنظيمية في ظل التحول الإلكتروني؛

إشكالات البطالة الناجمة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وحلول الآلة محل الإنسان هذا الأخير الذي يرفض التحول الإلكتروني خوفا على منصبه؛

¹ فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص: 320.

² بهلول سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 746.

-
عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفقاً لقانونية مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراقات برامج الالالكترونية وتحدد عقوبا
ترادعة لم تركيبها؛

- غياب تشريعات قانونية تؤيد البالتحقق من هوية العميل وما يتعلق بعصر الخصوصية والسرية فياالتعاملات الالالكترونية؛

-
التخوف من التقنيات الحديثة وعدم لاقتناع بالتعاملات الالالكترونية خوفا عما يمكن أن تؤديهم من مساو تهديد لعنصريا للأمنوالذ
صوصية فياالخدمات العامة¹؛

-نقص عدد المواطنين المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية والتعامل معها؛

-عزوف الكفاءات المؤهلة لتسيير التعاملات الالكترونية عن العمل في المؤسسات والإدارات العمومية
خاصة المحلية منها لقلّة الحوافز؛

-قلّة الموظفين المدربين والقادرين على التعامل مع الإدارة الالكترونية والتصدي لأي طارئ يعترضها
سواء على مستوى التشغيل أو الصيانة؛

-مقاومة الموظفين للتغيير والتوجه نحو الإدارة الالكترونية خوفا من فقدان وظائفهم وتنامي شعور الخوف
لدى المسؤولين الإداريين من كون الإدارة الالكترونية تشكل تهديدا لسلطتهم؛

-عدم ثقة المواطنين في خصوصية التعاملات الالكترونية وتخوفهم من إنتهاك سرية معاملاتهم ووثائقهم
الشخصية؛

-نقص تشجيع المواطنين على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات².

خلاصة الفصل الأول:

إنتطيقا لإدارة الالكترونية في

الجزائر لاسيما في مايتعمق بالحالة المدنية والوثائق الصادرة عنها كجواز السفر والبطاقة التعريفية للبيومترينو ما صاحب العملية من
طوير وانكابتينا بالنظر بالمدد بدأت

المصالح تشيدا الآثار الإيجابية لهذا المولود الجديد سواء علنا لإدارة أو علنا لسكانا المواطنين من زيادة تقنيا لإتقانو خفضيا لتكاليف
وتبسيطيا لإجراء اتوتحقيقا للشفافية، وعلنا لرغم من

¹- غنيغزلي، دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، العدد 12، جانفي 2016، ص: 189.

²- الوافي رايح، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجامعات المحلية (دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)، رسالة ماجستير، تخصص إدارة
أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2015/2014، ص: 81.

هذا كلها لأننا المنستوفيتلكا آثارا إيجابية حقاً ستيفائها ما يمكن أن ندره هذا لآلية منفوائد كثير تو ترد عنها مساو وأكثر ،
واستنادا على ذلك

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين أداء الخدمة العمومية من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ومنها:

- توفير البنية التحتية والمنشآت القاعدية الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال توفير جميعا لامكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لهذا النموذج؛

- ضرورة توفير خدمة الانترنت بكافة الإدارات والأقسام في المؤسسات والمراكز الحكومية مما يسهل عملاً لإدارة الإلكترونية؛

- ضرورة وجود التشريعات والنصوص القانونية مع توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية للمؤسسات الخدمية؛

- العمل على إزالة غموض مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال عقد الندوات واللقاءات لإزالة المخاوف ولدى بعض المتعاملين؛

- العمل على رفع المستوى التعليمي ونشر الثقافة الإلكترونية بين أفراد المجتمع من أجل القدرة على استخدام هذه التقنية؛

- ضرورة توفير أجهزة الكمبيوتر وتوصيل الشبكة عبر كل أنحاء ومناطق الوطن المختلفة، مع العمل على خفض من تكاليف استخدام شبكة الانترنت لتعميم استخدامها كالفئات المجتمع؛

- زيادة تفعيل التحول للممارسة الإدارة الإلكترونية من خلال تشجيع العاملين المتميزين في استخدامها بالحوافز المادية والمعنوية؛
- العمل على تدريب هذه التقنية في مختلف الأطوار التعليمية وتطويرها في المجتمع.

الفصل الثاني: دراسة حالة " المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج "

1- التعريف بالمديرية العامة لإدارة السجون:

مقدمة:

أنشأت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98/202 المؤرخ في: 20/07/1998

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 04/333 المؤرخ في: 24/12/2004

حدد التنظيم الإداري للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي.

مهام المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

تعتبر المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الوصاية الوحيدة المخولة قانونا لتتبع مهمة مدى تطبيق الأحكام الجزائية بالمؤسسات العقابية والمراكز والورشات الخارجية وتوفير ظروف ملائمة للحبس والعمل على احترام حقوق المحبوس وصون كرامته.

* مساعدة هذه الفئة في مجال البحث العلمي وتقجير الطاقات والمواهب.

* حفظ الأمن والنظام داخل المؤسسات العقابية.

* تراقب شروط الصحة والنظافة بالمؤسسات العقابية والمراكز والورشات الخارجية.

* تضمن التأطير الفعال والتوزيع المحكم للموارد البشرية على مستوى المؤسسات العقابية ومراكز

الاحداث.

يدير المديرية العامة مدير عام ويساعده اربعة مديري دراسات وتلحق به مفتشية مصالح السجون.

وتضم خمس مديريات وهي:

01- مديرية شروط الحبس:

و تتولما يلي :

* تتبع الوضعيات الجزائية للمحبوسين.

* مسك الفهرس المركزي للإجرام

* متابعة نشاط كتابة الضبط القضائية.

* مراقبة ظروف وشروط الحبس بالمؤسسات العقابية والمراكز المخصصة للأحداث والنساء.

* تسهر على احترام شروط النظافة والصحة.

وتضم أربع مديريات فرعية:

أ- المديرية الفرعية لتطبيق العقوبات :

و تتولى مايلي:

* تسيير الملفات والوضعيات الجزائية.

* تتابع وتراقب تطبيق العقوبات السالبة للحرية.

* الرد على الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجزائية.

* تسهر على احترام تصنيف المساجين.

* تتولى تسيير الفهرس المركزي الإجرامي.

* تسهر على مدى تطبيق إجراءات العفو.

ب- المديرية الفرعية لمعاملة المحبوسين :

و تتولى مايلي :

* تسهر على حقوق واحترام المسجون.

- * مراقبة ظروف الحبس وانسنتها.
- * معالجة تظلمات المساجين والرد عليها.
- * تقوم بمتابعة نشاط كتابة الضبط المحاسبية.

ج- المديرية الفرعية للوقاية والصحة:

تقوم بمتابعة القواعد الصحية وشروط النظافة والتغذية بالمؤسسات العقابية واستغلال التقارير الطبية الواردة عن اطباء المؤسسات العقابية وتدرس طلبات التحويل قصد العلاج...

د- المديرية الفرعية لحماية الأحداث والفئات الضعيفة:

تتابع الوضعيات الجزائية ومدى تطبيق العقوبات السالبة للحرية لفئة المحبوسين الأحداث ومدى التكفل بهم صحيا وتقيم نشاط لجان اعادة التربية واستغلال تقارير قضاة الأحداث والأخصائيين النفسانيين

02- مديرية امن المؤسسات العقابية

- * تسهر على رقاية امن المؤسسات وتعد برامج الوقاية من الاخطار
- * تشرف على مخططات الامن و التدخل في حالة الازمات
- * تشرف ايضا على تسيير واستغلال المعلومات المتعلقة بامن الافراد والمنشآت
- * تسهر على ضمان تسيير الاسلحة والتجهيزات الامنية الموضوعة تحت تصرف

المؤسسة العقابية

وتضم هذه المديرية مديرتين فرعيتين (02)

أ- المديرية الفرعية للوقاية والمعلومات :

جمع ومعالجة المعلومات الامنية المتعلقة بامن المؤسسات وحماية الاشخاص والمنشآت والتجهيزات مراقبة نظام الامن في المؤسسات العقابية واقتراح الاجراءات الملائمة للوقاية من الاخطار اقتراح مخططات التدخل في حالة الاحداث الكبرى

تضع تدابير المراقبة المساجين في المؤسسات العقابية

تشارك في تحضير وتقييم دورات التكوين الخاصة بالامن

ب- المديرية الفرعية للأمن الداخلي للمؤسسات العقابية :

* تسهر على وضع مخططات الامن الداخلي للمؤسسات العقابية.

* تسهر على تسيير التجهيزات الامنية وصيانتها.

* تسهر على متابعة التأطير الامني لعمليات تحويل المحبوسين.

03- مديرية البحث وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين: وتتولى مايلي:

* تنفيذ برامج التعليم والتكوين المهني

* مراقبة نشاط وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

- * تقوم بتشجيع كل النشاطات الثقافية والرياضية للمساجين
- * تقوم بتغطية اليد العاملة الجزائرية على مستوى الورشات والمؤسسات
- وتتضمن هذه المديرية اربع (04) مديريات فرعية:
- أ- المديرية الفرعية للتكوين وتشغيل المساجين : وتكلف بـ
 - * متابعة مدى تنفيذ برامج التعليم والتكوين المهني وتنظيم نشاطات ثقافية ورياضية بالمؤسسات العقابية وتتابع نشاطات الوسط المفتوح (الورشات الخارجية)
- ب - المديرية الفرعية لبرامج اعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وتكلف بـ:
 - * اقتراح برامج اعادة الإدماج الاجتماعي .
 - * متابعة المحبوسين الموضوعين بمختلف أنظمة اعادة الإدماج.
 - * تتبع نشاط المساعدات الاجتماعية والاختصاصيين النفسانيين.
- ج - المديرية الفرعية للبحث العقابي : و تتولى هذه المهام
 - * تشجع اعداد الدراسات العلمية حول الوسط العقابي.
 - *تسعى للتعاون مع الهيئات العلمية لمحاربة الاجرام .
 - * تطور العلاقات مع وسائل الاعلام.
- ت-المديرية الفرعية للملاحظات :

- * تجمع وتحلل وتستغل وتنتشر المعطيات الاحصائية الواردة من المؤسسات العقابية.
- * تقوم باعداد كل التقارير وحصيلة او دراسة حول نشاط المؤسسات العقابية.
- 03- مديرية الموارد البشرية والنشاط الاجتماعي وتسهر على :
 - * ترشيد واستعمال الموارد البشرية وضمان تأطير مصالح ادارة السجون.
 - *تتولى تسيير المسار المهني للموظفين.
 - *تسهر على تطبيق برامج التكوين الاولي والتكوين المستمر.
- وتنظم هذه المديرية ثلاث (03) مديريات فرعية

أ) المديرية الفرعية للتوظيف والتكوين :

- * تقوم بتقدير الاحتياجات الضرورية للمستخدمين وضمان سير مصالح السجون والمؤسسات العقابية
- * تنظم التوظيف الخارجي لمختلف الرتب
- * تنظم المسابقات الداخلية والامتحانات المهنية للمستخدمين
- * إعداد مخططات التكوين و تحسين المستوى للموظفين العاملين

ب- المديرية الفرعية لتسيير الموظفين وتقوم بمايلي :

- * ضمان تسيير المسار المهني للموظف
- * متابعة الاجراءات التأديبية الخاصة بالمستخدمين
- * اعداد مخطط التسيير

ج - المديرية الفرعية للنشاط الاجتماعي وتكلف بـ:

- * ترقية الاعمال الاجتماعية لفائدة المستخدمين ومتابعة تسيير الشؤون

الاجتماعية

- * اقتراح التدابير الضرورية للوقاية من الامراض المهنية

* تتولوا التحضير لملفات التقاعد

- * متابعة ملفات حوادث العمل وضمان المساعدات النفسية وتوجيه مستخدمي

ادارة السجون.

05- مديرية المالية والمنشآت والوسائل وتتولى:

- * مهمة تزويد المصالح المركزية لادارة السجون والمصالح الخارجية التابعة لها

بالمنشآت الاساسية والوسائل المالية والمادية الضرورية لسيرها

- * تعد تقديرات الميزانية الضرورية لسير وتجهيز مجموع الهياكل التابعة لادارة السجون

* تسيير الاعتمادات المالية المخصصة في اطار ميزانيتي التسيير والتجهيز

- * تحدد الاحتياجات اللازمة من التجهيزات الكبرى والوسائل العامة

* تسيير الاموال المنقولة والعقارية وكذا حصيرة السيارات

وتضم اربع(04) مديريات وهي:

أ- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة وتكلف بمايلي :

- * القيام بتوزيع الاعتمادات المالية المخصصة للتسيير ومتابعة كيفية استهلاكها.

* مسك المحاسبة المتعلقة بالالتزامات والامر بالصرف ونفقات التسيير.

ب- المديرية الفرعية للمنشآت القاعدية وتتولى:

- * متابعة مدى تنفيذ الاشغال ومراقبة الانجاز

* ضمان تسجيل ومتابعة عمليات التجهير

* متابعة الدراسات المتضمنة الانجازات والمشاريع المقترحة

ج- المديرية الفرعية للاعلامالي وتقوم بـ :

- * وضع ومتابعة الدراسات المتعلقة بوضع برامج معلوماتية.

* المساهمة في انشاء بنك معطيات معلوماتية لصالح قطاع السجون.

د- المديرية الفرعية للوسائل العامة وتقوم بـ:

- * السهر على صيانة المباني والمرافق التابعة لادارة السجون.
- * اعداد جرد للأموال المنقولة والعقارات ومتابعة تحيينها.
- * تحديد الحاجيات من الوسائل المادية واللوازم.
- * انجاز عمليات الاقتناء الكبرى والتوزيع والصيانة.
- * ضمان تسيير عقلاني لحضيرة السيارات.

أنواع المؤسسات العقابية :

تصنيف مؤسسات البيئة المغلقة:

لقد صنف القانون 04/05 في المادة 28 البيئة المغلقة إلى مؤسسات ومراكز متخصصة حيث بينت أنواع المؤسسات العقابية ومجال اختصاصها وأصناف المحبوسين الموقوفين بها وكذا المراكز المتخصصة وسنتاولها بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً- المؤسسات:

1- مؤسسات الوقاية :

" تقع مؤسسة الوقاية بدائرة اختصاص كل محكمة ، وتختص لاستقبال فئتي المحبوسين مؤقتا ، وكذا المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تقل عن سنتين (2)، أو من بقي لانقضاء عقوبتهم سنتين (2) أو أقل و كذا المحبوسين لإكراه بدني".

2- مؤسسات إعادة التربية:

" تقع مؤسسة إعادة التربية بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي ، و تختص لاستقبال المحبوسين مؤقتا ، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تقل عن خمس (5) سنوات ، ومن بقي لإنقضاء عقوبتهم خمس (5) سنوات أو أقل و المحبوسين لإكراه بدني"

3- مؤسسات إعادة التأهيل:

تختص مؤسسات إعادة التأهيل في حبس فئة المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة الحبس لمدة تفوق خمس (5) سنوات و بعقوبة السجن ، وكذا المحكوم عليهم معتادي الإجرام و الخطيرين ، مهما تكن مدة العقوبة المحكوم بها عليهم و أيضا المحكوم عليهم بالإعدام.

ثانيا- المراكز المتخصصة:

1- مراكز متخصصة للنساء:

تخصص مراكز خاصة أو أجنحة لاستقبال النساء المحبوسات مؤقتا، و المحكوم عليهن نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها ، و المحبوسات لإكراه بدني.

2- مراكز متخصصة للأحداث :

تخصص مراكز خاصة أو أجنحة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة (18) سنة، المحبوسين مؤقتا ، وكذا المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها.

التنظيم الإداري لمصالح المؤسسات العقابية و سيرها:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 04-393 المؤرخ في 04 ديسمبر 2004 والمتضمن تنظيم المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 06-109 المؤرخ في: 08 مارس 2006.

الذي يحدد كفيات تنظيم المؤسسات العقابية وسيرها تحدث في كل مؤسسة عقابية مصالح يحدد عددها ومهامها حسب نوع كل المؤسسة.

ثالثا: المصالح

- 1- كتابة الضبط القضائية .
- 2- كتابة الضبط المحاسبية.
- 3- مصلحة المقتصدة .
- 4- مصلحة الاحتباس.
- 5- مصلحة الامن.
- 6- مصلحة الصحة والمساعدة الاجتماعية.
- 7- مصلحة اعادة الادماج.
- 8- مصلحة الادارة العامة.
- 9- مصلحة التقييم والتوجيه.
- 10- مصلحة الصحة.

2- تطبيقات الادارة الالكترونية بالمديرية العامة لإدارة السجون:

الخاتمة :

ومما تقدم يتضح أهمية تطبيق الدارة الالكترونية والتي تعتبر لمقياس لتطور المؤسسات في وقتنا الحاضر ومدى مقدرتها على التطور والمنافسة بما يحقق لها الصدارة بين المؤسسات الأخرى من خلال رضا ورغبة عملائها على السلعة التي تنتجها أو الخدمة التي تقدمها .

إن نجاح عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية يتطلب الاهتمام بتوفير كافة المتطلبات المادية منها والبشرية والفنية ومن هذه الأمور الآتي ذكرها ::

1. توفير الكوادر المتخصصة في مجال في مجال البرمجة و استخدام أجهزة الحاسوب المتطورة .
2. توفير أجهزة حاسوب متطورة وذات تقنية عالية لمواكبة التطور المتسارع في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالإعداد الكافية وتدريب الموظفين على استخدامها .
3. تبسيط الإجراءات الروتينية لا نها تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية
4. إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من أجل زيادة مساهمتهم في إنجاز عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية .
5. رفع مهارات الموظفين في مجال اللغة الانجليزية لأنهم سوف يتعاملون مع تكنولوجيا متطورة . يتطلب معها استخدام اللغة الانكليزية.
6. تعزيز وزيادة ثقة الموظفين بالنتائج التي ستحققها الإدارة الالكترونية من تطوير أساليب العمل وسرعة الانجاز لكافة المعاملات وتحقق الرضا للمتعاملين مع المؤسسة وعملائها مما يعطيها ميزة وأفضلية تنافسية. للسلعة أو الخدمة التي تقدمها .

7. زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والبحوث وبرامج التدريب في مجال الإدارة الالكترونية، لتعميق الوعي بمفهوم إدارة الالكترونية.

وبذلك سنحقق شعار وهدف الإدارة الالكترونية (إدارة بلا ورق وبلا زمان وبلا مكان) .

قائمة المراجع

1- الكتب

- 1- علاء عبدالرزاق السالمي، خالد ابراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، داروائل، الأردن، 2008 .
- 2- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009 .
- 3- هاني عرب، أساسيات الإدارة الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2006.

2- الرسائل الجامعية

- 4- الوافي رايح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجامعات المحلية (دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة، 2014/2015.
- 5- محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، 2008.

3- المجلات

- 6- المكي دراجي، رشيدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر-دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة- الداخلية والجماعات المحلية- مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جانفي2018.
- 7- بهلول سمية، تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية، مجلة المفكر، العدد16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 8- غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، العدد 12، جانفي 2016.
- 9- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 02، 2016.
- 10- محمد عبد اشتوي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة - فرع غزة،

مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، كلية إدارة الأعمال -
جامعة القدس المفتوحة - غزة - فلسطين، يونيو 2013 .

11- موسى عبد الناصر، محمد قريشي،

مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي

(دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

12- هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية:
جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجا، مجلة الأستاذ، العدد 210، المجلد 2، 2014.

4- المؤتمرات

-13

محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمتها
شرطة دبي من 24 إلى 26 أبريل 2003.

5- مواقع الأنترنت

-14

حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد
23، أوت 2006، منشور على الموقع الإلكتروني: alibakeer.maktoobblog.com .